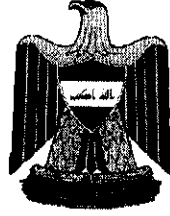


كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٥/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد وعبود صالح التميمي وحسين عباس ابو التمن ومحمد رجب الكبيسي وسليمان عبد الله عبد الصمد ومحمد قاسم الجنابي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب:

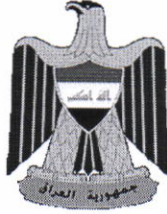
أرسل مجلس النواب العراقي بكتابته المرقم (٣٦٦٠/٩/١) المؤرخ ٢٠١٨/٣/٢٨ طلب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني المتضمن بيان الرأي بخصوص دستورية وقانونية محافظة حلبجة بموجب القرار الصادر من قبل المجلس الوطني لكوردستان العراق المرقم (١١) في ١٩٩٩/٩/٢٢ (وليس كما ورد في كتاب مجلس النواب - في ٢٠٠٩/٩/٢٢) مع مرفق كتاب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني المرقم (٧٥٦) في ٢٠١٨/٢/١٧ ونصه الآتي :

يرجى تفضلكم بالموافقة على مفاتحة المحكمة الاتحادية العليا وذلك لبيان رأيها بخصوص دستورية وقانونية محافظة حلبجة بموجب قرار الصادر من قبل برلمان كوردستان المرقم (١١) بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٢ وهي محافظة قائمة حالياً في ضوء المادتين:

١. المادة ١٢١/خامساً من الدستور جمهورية العراق التي تنص على (تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه إدارة الاقليم) وكذلك ما نصت عليه الفقرة أولاً من المادة (١٢١) أولاً من الدستور باعتبار حقاً من حقوق سلطات الاقليم في ممارسة السلطات التشريعية (لسلطات الاقليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية) .

٢. المادة (١٤١) والتي تنص على ان يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في اقليم كوردستان منذ عام ١٩٩٢ وتعد القرارات المتخذة من حكومة اقليم كوردستان بما فيها قرارات المحاكم والعقود نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها حسب قوانين اقليم كوردستان من قبل الجهة المختصة فيها وما لم تكن مخالفة لهذا الدستور . مع وافر الاحترام والتقدير وقد وضع الطلب قيد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة يوم ٢٠١٨/٤/٣ واصدرت القرار الآتي :

كوٲماری عیراق
داد كای بالآی نیٲتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٥/اتحادیة/اعلام/٢٠١٨

القرار:

لدى التدقیق والمداولة من المحكمة الاتحادیة العلیا ومن قراءة الطلب ومرفقاته وجد أن هناك معارضة من مجلس الوزراء الاتحادي بموجب قراره المرقم ٥٦٨ لسنة ٢٠١٣ المؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣١ تتعلق بالاجراءات الواجب إتخاذها للصلیرورة على استحداث المحافظات وأن هذه المعارضة تشكل صورة من صور المنازعات التي تحصل بین الحكومة الاتحادیة وحكومات الاقالیم والمحافظات والبلدیات والادارات المحلیة المنصوص علیها في المادة (٩٣/رابعاً) من دستور جمهوریة العراق وان الفصل فیها یقتضي اقامة الدعوى أمام المحكمة الاتحادیة العلیا إستناداً الى أحكام المادة (٩٣/خامساً) من الدستور والمادة (٤/أولاً) من قانون المحكمة الاتحادیة العلیا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وصدرا القرار بالأتفاق في ٢٠١٨/٤/٣ .

الرئیس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامی

العضو
جعفر ناصر حسین

العضو
اکرم طه محمد

العضو
عبود صالح التیمی

العضو
حسین عباس أبو التمن

العضو
محمد رجب الكبیبسی

العضو
سلیمان عبد الله عبد الصمد

العضو
محمد قاسم الجنابی